تباطؤ النشاط الاقتـــــــــصادي العـــــــالمي
وأثره على اقتصاديات الدول الإسلامية

الدكتور : حداد محمد /أستاذ محاضر قسم (ب)

ملخص:

بالرغم من بداية تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمات المتداخلة (الأزمة المالية 2007،أزمة الديون السيادية الأوربية...)، بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.3% عام 2013 ،إلا أن تكاليف معالجة الأزمات ومخاطر أزمة اليورو التي مازالت قائمة إلى اليوم. فرضت تباطؤ على النشاط الاقتصاد العالمي، حيث سجل نسبة نمو ب2.5%عام 2012أقل بكثير عما كان عليه قبل الأزمة،وتراجع واضح في معدلات التبادل التجاري نتيجة السياسات الحمائية المعتمدة من طرف الدول .أدت إلى تراجع معدلات نمو التجارة،حيث بلغ 5.8% عام 2012 بعدما كان يفوق 12% قبل الأزمة، مما أدى إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل إلى 197 مليون عام 2012 وخروج 39 مليون من سوق العمل ، يرجع هذا إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وتراجع فرص العمل .

اقتصاديات الدول الإسلامية تأثرت بدرجات متباينة من تراجع النشاط الاقتصادي وهذا حسب درجة اندماجها في شبكة الإنتاج الدولي وديناميكية منتجاتها المصنعة.وكانت اقتصاديات الدول الإسلامية أقل استفادة من ارتفاع حصة الدول النامية من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع إلى ضعف القاعدة الصناعية لاقتصادياتها.

Résumé□

Malgré le début de la reprise de l'économie mondiale des effets des crises qui se chevauchent (crise financière en 2007 , la crise européenne de la dette souveraine...),le taux de croissance de l'économie mondiale a atteint 3,3 % en 2013 , néanmoins les coûts de la gestion des crises et les risques de la crise de l'euro , qui est encore à ce jour, ont imposé un ralentissement de l' économie mondiale ,ou le taux de croissance record était de 2,5 % en 2012 beaucoup plus faible que de celui d'avant la crise , Un net recul dans les termes de l'échange en raison des politiques protectionnistes adoptées par les Etats ce qui acconduit à, une baisse du taux de croissance du commerce de 5,8% en 2012 après avoir été plus de 12% avant la crise, une hausse du nombre de chômeurs a 197 millions en 2012 ,et la sortie de 39 millions du marché de travail, en raison du ralentissement de l'activité économique mondiale et la baisse des possibilités d'emploi .

Les économies des pays islamiques étaient influencées par divers degrés de déclin de l'activité économique, selon leur degré d'intégration dans le réseau de production international et leur dynamique des produits manufacturés.

Les économies des pays islamiques étaient moins bénéficier de l'augmentation de la part des pays en développement, le commerce

international et l'investissement étranger direct, et elle est due à la faiblesse de la base industrielle de l'économie islamique□

□

□

مقدمة:

التحرر المالي أدى إلى إحداث عملية معقدة في الاقتصاد الرمزي مليئة بالمخاطر والمفاجآت بسبب اعتماده على قاعدة الربا في الابتكارات المالية وكذلك تراجع مبدأ الأخلاق والقيم في المؤسسات المالية على الخصوص ، مما أدى إلى التنازل على مجموعة من القواعد والمعاملات التي كانت تضمن استقرار الاقتصاد العالمي قبل موجة تحرير القطاع المالي.وقد انجر عن ذلك موجة من أزمات متداخلة (الأزمة المالية العالمية ،أزمة الديون السيادية الأوربية)،وأدت هذه الأخيرة إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي،فتأثرت مختلف القطاعات الاقتصادية الحقيقية والمالية من هذا التراجع بما فيها اقتصاديات الدول الإسلامية.

فيما تتجلى انعكاسات تراجع النشاط الاقتصادي العالمي الناتجة عن الأزمات المتداخلة (أزمة الديون السيادية والأزمة المالية العالمية)على اقتصاديات الدول الإسلامية؟

سنعمل على معالجة الموضوع من خلال دراسة وتحليل النقاط التالية .

1. عولمة النشاط الاقتصادي وتداخل أسباب الأزمات المالية والاقتصادية،(تداخل الأزمات).
2. حصة الإنتاج الصناعي للاقتصاديات الدول الإسلامية من الإنتاج العالمي والنامي.
3. أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي على البطالة في اقتصاديات الدول الإسلامية.
4. أثر تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي على التجارة الخارجية لاقتصاديات الدول الإسلامية.
5. أثر تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي على تجارة الخدمات في اقتصاديات الدول الإسلامية.
6. أثر تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اقتصاديات الدول الإسلامية .

1- عولمة النشاط الاقتصادي وتداخل أسباب الأزمات المالية والاقتصادية :

إن الارتفاع المطرد لحجم الاقتصاد الرمزي على حساب الاقتصاد الحقيقي أدى إلى تكوين مجموعة فقاعات تؤدي في الغالب إلى إحداث اختلال واضح بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي مما ينجر عنه في معظم الوقت الأمر خسائر كبيرة تؤدي إلى إفلاس المؤسسات وتراجع النشاط الاقتصادي. فالملاحظ أنه قبل عولمة النشاط الاقتصادي المالي وتحريره ،كان هذا الأخير يعمل على"تحويل مدخرات الأفراد والمؤسسات إلى مشروعات فعلية تنتج سلع وخدمات وتضف عمالة ، تساهم في تطوير التقنيات والمعارف ، التي بدورها تساهم من جهتها في رفع كفاءة

استغلال الموارد، وهذا النشاط الفعلي يؤدي بدوره إلى زيادة المبيعات ومعها الأرباح"[1]ونتيجة لذلك كله ترتفع قيمة المؤسسات ومن ثم أسهمها ويرتفع الاقتصاد الحقيقي، مما يولد زيادة تفاعل داخل النشاط الاقتصادي بين المؤسسات المالية والنشاط الفعلي. أما الآن فلم تعد أسواق المال تهتم بتنمية النشاط الفعلي والحقيقي للاقتصاد، بقدر ما أضحت تصب كل اهتماماتها على المعاملات الربوية والمشتقات المالية التي تتم المتاجرة بها وبالإضافة إلى المراهنات والمضاربات والغش والتحايل على القوانين والمستثمرين من أجل تحقيق الأرباح الافتراضية مما يشكل فقاعات اقتصادية رمزية لا صلة لها بالنشاط الحقيقي ،وهذا يولد فجوة بين النشاط لفعلي والنشاط النقدي الأمر الذي أدى إلى ظهور الأزمات الاقتصادية التي تقود إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.

تداخل الأزمات:

أثرت الأزمة المالية العالمية الراهنة على الاقتصاد العالمي في جميع مجالاته وتسببت في إحداث آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية حادة أدت إلى ركود اقتصادي في الدول المتقدمة، انجر عنه عدة محاولات لإعادة بعث عملية النمو ولكن هذه العملية الناتجة عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لضمان عدم انهيار اقتصادياتها أدت إلى ظهور أزمة جديدة خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية(أزمة الديون السيادية)،من نتائجها نجد:

- تراجع معدلات النمو الاقتصادي في غالبية الدول .
- تراجع نمو عدد كبير من القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات كثيفة اليد العاملة، مما أدى إلى غلق عدد كبير من المؤسسات ومنح العمال إجازات إجبارية أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة .
- تراجع معدلات نمو التجارة العالمية أكثر مما كانت عليه قبل الأزمة واتجاهها نحو النزعة الحمائية.
- ارتفاع تقلبات أسواق الصرف وعدم استقرارها فضلا عن تراجع منح القروض، بل فرضت في معاملاتها شروط تعسفية نتيجة ارتفاع المخاطر في الاقتصاديات العالمية.

أما بالنسبة للبلدان النامية والاقتصاديات الدول الإسلامية، فالتأثر كان ظاهر للعيان نتيجة الانتشار الواسع للجوع والفقر وارتفاع معدلات البطالة، وعدم الاستفادة من التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. لذلك نرى أن تداخل الأزمات أدت إلى حالة اختلال سياسات الاقتصاد الكلي، وعدم تناسقها وعدم كفاءة الإصلاحات الهيكلية الأمر الذي انجر عنه مجموعة من الآثار السلبية منها[2]

- ارتفاع معدل الحرمان، البطالة، الفقر والجوع.
- انكماش اقتصاديات الدول الإسلامية.
- تراجع حصة الدول الإسلامية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] حازم البيلاوي ، أحمد صيام وآخرون ،الأزمة المالية الدولية انعكاساتها على أسواق المال ، الاقتصاد العربي ،مجلد الندوة 56 ،تحرير خالد أمين عبد الله ،محمد صقر،مركز الدراسات الشرق الأوسط –الأردن.،ص54.

[2] تقارير، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ،الأزمة المالية العالمية ،لعام 2008-2009، منظمة المؤتمر الإسلامي ، جويلية 2009ص07.

- تراجع حصة اقتصاديات الدول الإسلامية من التجارة العالمية.
- انخفاض التحويلات إلى البلدان الإسلامية.
- هروب رؤوس الأموال الخاصة بصورة مكثفة.
- زيادة تقلب أسعار السلع الأساسية.
- ارتفاع العجز في موازين مدفوعاتها.
- قلة ثقة الجمهور في المؤسسات المالية.
- تراجع التأمين الاجتماعي وتقديم الخدمات مثل لصحة، التعليم.

كما أدت الأزمة المالية العالمية إلى ظهور أزمات أخرى مرتبطة بها ،نتيجة لميزانيات الإنقاذ الكبيرة التي تقدمت بها مجموعة من الدول خلال الأزمة ، فارتفاع الديون السيادية الأوروبية كان نتيجة لميزانية الإنقاذ،(حيث ارتفع الدين الحكومي من 0.6% خلال 2007 الى7%خلال الأزمة نفسها ،كما ارتفع متوسط الدين من 66%إلى 84% من الناتج المحلي الإجمالي حيث قاربت حزمة الإنقاذ لعام ،2010 ـ 750 مليار يورو ، وكان الهدف من وراء ذلك هو ضمان الاستقرار المالي في جميع أنحاء أوروبا "[3]

أصبح العالم يعاني من مستويات عالية من الدين الحكومي الذي ارتفعت نسبته إلى إجمالي الناتج القومي في الدول المتقدمة (الولايات المتحدة ، أوروبا ، اليابان) من 46% عام 2007 إلى 70% عام 2011 ومن المحتمل أن تصل إلى 80% عام 2016"[4] نظرا لتداعيات الأزمة على القطاعات الاقتصادية وزيادة تدخل الدول في إنقاذها.

وقد فاقت تكاليف الأزمة في منتصف نوفمبر 2008، 1.4 تريليون دولار [5].وهو عكس ما كان متوقع عند بداية الأزمة في أكتوبر 2007 ، إن الأزمات المتداخلة في الاقتصاد العالمي أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي ، وقد خسرت الدول النامية من عملية التباطؤ ما يقارب 300 مليار دولار سنويا ، وكان حجم هذه الخسائر يزيد كلما زاد حجم استثمارات هذه الدول بالدولار نظرا لتراجع الثقة في الدولار، حيث كان يمثل 75% من احتياطات الدول النامية عام 2001. وقد تراجعت إلى 63% عام 2007 ،ونظرا لاضطرابات سعر الصرف وجدت الدول العربية و(الخليجية على وجه الخصوص)خسائر تراوحت بين 5% ـ 10%[6] من القوة الشرائية لإيراداتها النفطية ،وهذا ما أدى إلى طرح فكرة بديل للدولار لتسعر نفطها .

وقد تأثرت بلدان منظمة التعاون الإسلامي الـ57 من تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي حيث نجد أنها أنتجت 22.6% من مجموع الإنتاج النامي عام 2012، غير أنها لم تحقق سوى نصف هذه النسبة من مجموع الإنتاج العالمي أي ما يعادل 11.3% فقط لنفس العام .

---

[3] كارن أبو الخير ، عاصفة الديون السيادية ، اليونان ..أولى الضحايا النظام العالمي في القارة الأوروبية .

[4] المستقبل الاقتصادي ، دراسات الاتحاد المصارف العربية يشرح فيها نشأة أزمة الديون الأوروبية ، 24 جوان 2012 ص08.

[5] حازم الببلاوي ، أحمد صياد وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص55.

[6] حازم الببلاوي ، أحمد صياد وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص ص56 ،57

كما أن حصة إنتاجها من مجموع حصة إنتاج الدول النامية تراجعت عما كانت عليه قبيل الأزمة وهذا رغم تحسن حصة الدول النامية من الإنتاج العالمي بعد الأزمة مقارنة بالدول المتقدمة، (أنضر الجدول أدناه).

الجدول رقم 1 : الناتج المحلي الإجمالي بعد الأزمة 2008- 2014الوحدة :نسبة مئوية

البلدان	2008 (%)	2009 (%)	2010 (%)	2011 (%)	2012 (%)	2013 (%)	2014 (%)
الدول المتقدمة	%55	%53	%52	%51	%50	49%	%48
الدول النامية	%35	%36	%37	%38	%39	40%	%40
بلدان منظمة التعاون الإسلامي	%11	%11	%11	%11	%11	%11	%11
بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالنسبة للدول النامية	%23.6	%23.6	%23.2	22.7%	%22.6	%22.3	%23.1

المصدر: التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي، 2013، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ص34 .

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن حصة الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية تقريبا ثابت بعد الأزمات المتداخلة من 2008 إلى توقعات 2014 كما أن هذه الاقتصاديات لم تستفد من توجه النشاط الاقتصادي العالمي إلى الدول النامية. فنصيب هذه الدول هو في نمو مطرد من 2008 إلى 2014 حيث وصل إلى 40% من حصة الناتج المحلي الإجمالي العالمي. بينما حصة اقتصاديات الدول الإسلامية فهو في تراجع مستمر حيث انخفض من 23.6 % عام 2008 إلى 22.1% عام 2014 كما يوضح الشكل أدناه :

الشكل 1: تراجع حصة الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الدول الإسلامية من حصة الدول النامية

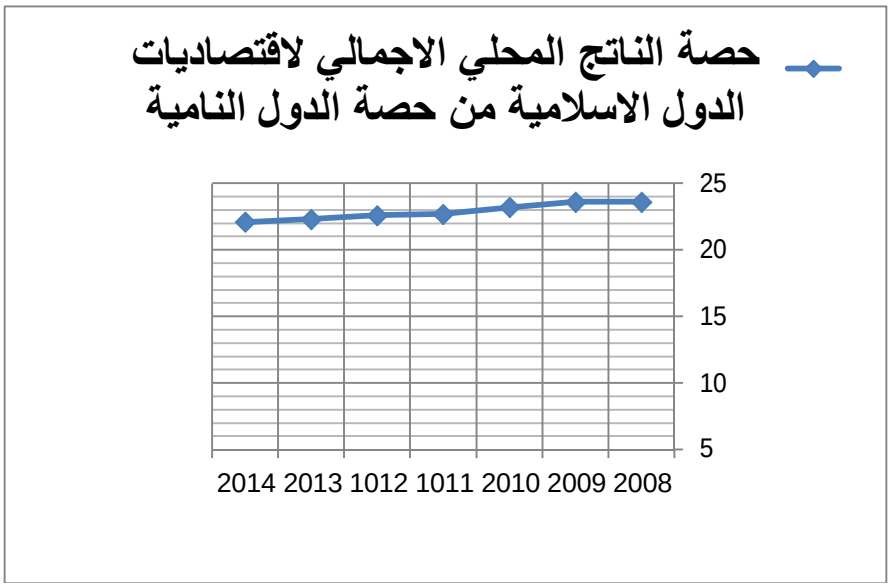

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بمعطيات الجدول رقم 01.

كما أندول منظمة التعاون الإسلامي غير متجانسة، فقد أنتجت عشرة دول من سبعة وخمسين دولة ما يقارب 72.9% من حجم الناتج وهذه النسبة يشكل النفط المصدر الرئيس لعائدات صادراتها .

2- حصة الإنتاج الصناعي للاقتصاديات الإسلامية من الحصة العالمية والنامية:

على الرغم من الانتعاش الذي شهده معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بعد الأزمات المتداخلة وتراجع النشاط الاقتصادي في العالم ،إلا أنه استفاد من توجه الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية ومنها اقتصاديات الدول لإسلامية،إضافة إلى زيادة صادرات هذه الدول من نصيب الصادرات العالمية،وهذا ما أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد بـ4.3% عام 2010 غير انه تراجع بعد ذلك وبالمقابل ارتفع في الدول النامية الأخرى، حيث وصل إلى 2.9% عام 2011 في اقتصاديات الدول لإسلامية رغم أنه أكبر من المعدل الذي كان قبل الأزمة(2.5%).إلا أن اقتصاديات الدول الإسلامية لم تستفد من الانتعاش الاقتصادي الموجه نحو الدول النامية بالخصوص، إذ من المتوقع أن يتراجع إلى2.4% عام 2013 و2.8 % عام 2014. وهذا راجع إلى ضعف الإنتاج الصناعي و ضعف ديناميكية السلع المصنعة لهذه الدول، وهذا ما أدى إلى تراجع وضعف الصادرات الصناعية للدول الإسلامية مقارنة مع اقتصاديات الدول النامية والجدول أدناه يوضح حصة الإنتاج الصناعي لاقتصاديات الدول لإسلامية من الحصة العالمية والدول النامية.

الجدول رقم2: حصة الإنتاج الصناعي للاقتصاديات الإسلامية من الحصة العالمية والنامية

:الوحدة/ نسبة مئوية

	2000	2005	2008	2009	2010	2011
اقتصاديات الدول الإسلامية من العالم %	%8.3	%9.7	%12.3	%11.1	%12.1	%12.9
اقتصاديات الدول الإسلامية من الدول النامية %	%28.0	%29.2	%28.9	%25.6	%26.1	%26.6

المصدر :تقرير التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2013 مرجع سبق ذكره ص41

إن استفادة الدول النامية من الأزمة راجع إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجه إليها وارتفاع حصتها من التجارة العالمية، وهذا ما أدى إلى نمو تجارتها من السلع الصناعية وارتفاع إنتاجها الصناعي. بالمقابل نجد أن حصة اقتصاديات الدول الإسلامية بعد الأزمة هي أقل مما كانت عليه قبل أزمة 2008 وهذا ما يوحي أن هذه الاقتصاديات لم تستغل فرصة الاندماج في الاقتصاد العالمي ولم تستفد من الفرصة المتاحة في ظل تراجع الدول المتقدمة ونمو صناعات الدول النامية.

ويظهر ذلك جليا أن عشرة الدول الأولى من منظمة التعاون الإسلامي يستأثر قطاعها الزراعي على ثلث الناتج المحلي الإجمالي لها بل إنه وصل إلىغاية60.2% في بعض دول المنظمة،كما يستحوذ قطاع الخدمات على 43.4 % في بعض اقتصاديا ت الدول الإسلامية. أما حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي فقد قدرت بـ15.6% عام 2000 لتتراجع

إلى 13.5% عام 2008 ثم لتنتعش بنسبة ضئيلة عام 2009 و2010 على التوالي بـ13.9% و14.1% وهي أقل مما كانت عليه قبل الركود الاقتصادي العالمي.

3- أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي على البطالة في اقتصاديات الدول الإسلامية

حقق معدل المشاركة الإجمالية نموا في اقتصاديات الدول الإسلامية رغم الركود الاقتصادي العالمي،فقد ارتفع من 77.6% عام 2010 إلى 79.9%عام 2011وهو ما يفوق في المجموع المعدل العالمي المقدر بـ 77.2% عام 2010 و79.2% بالنسبة للدول المتقدمة عام 2011،وهذا يعني أن اقتصاديات الدول الإسلامية لها توظيف معتبر للقوى العاملة. ويعود هذا نظرا لطبيعة القطاعات الإنتاجية التي تركز على كثافة اليد العاملة (كالزراعة ومنسوجات...الخ)،و الملاحظ أن توظيف المرأة نجده أقل من الدول النامية والمتقدمة وحتى المتوسط العالمي،فقد قدرت حصة المرأة من الحصة الإجمالية للبلدان التعاون الإسلامي بـ 40% عام 2010.وارتفعت إلى 41.7% عام 2011 بينما بلغت64.1% عند الدول المتقدمة في نفس السنة و59.2% بالنسبة للدول النامية من نفس السنة، كما كانت أقل من المعدل العالمي المقدر بـ56.2% عام 2011.

"بالرغم من أن الأزمة الاقتصادية نشأت في البلدان المتقدمة إلا أن آثارها السلبية انتقلت إلى البلدان النامية بما في ذلك أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، وأدت إلى تدهور أسواق عمالتها "[7]وبلغ معدل البطالة ذروته عند دول المنظمة عام 2009 حيث وصل إلى 9.7% وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي 7%على الرغم من أن اقتصاديات الدول الإسلامية لم تتأثر بالأزمة كما تأثرت الدول المتقدمة ،غير أن نسبة البطالة كانت مرتفعة كما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم 3: معدل البطالة (كنسبة مئوية من القوى العاملة)في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي: الوحدة /نسبة مئوية

الدولة	النسبة	السنة	الدولة	النسبة	السنة
موريتانيا	31.2	2008	لبنان	9	2007
نيجيريا	23.9	2011	المغرب	8.9	2011
فلسطين	23.7	2010	سوريا	8.4	2010
غويانا	21	2011	النيجر	8	2010
العراق	15.3	2008	غيرقستا	7.9	2011
اليمن	14.6	2009	ن	7.6	2010
ألبانيا	13.3	2011	سورينام	6.6	2011
تونس	13	2011	اندونيس	6	2011
كازاخستان	12.9	2011	يا	5.4	2011
إيران	12.3	2011	باكستان	5.4	2009
مصر	12.1	2011	أذربجان	5	2009
السودان			السعودية		
الجزائر	12	2011	بنغلادش	4.5	2011
تركيا	10	2011	الأردن	4.2	2009
الكامرون	9.8	2011	أوغندا	4	2011
ليبيا	3.8	2007	البحرين	4	2008

[7] التقرير ،الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية أنقرة، 2012 ص44.

المالديف	3.7	2010	الإمارات	2.7	2011
بوركينافاسو	3.4	2010	برو ناي	2.1	2011
ماليزيا	3.4	2007	الكويت	0.6	2011
	3.1	2011	قطر	0.2	2011
			أوزبكستان		

المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2013 ص49

الملاحظ وجود 18دولة من 57 أقل من المتوسط العمالي لمعدل البطالة والباقي 39 دول معدلاتها تفوق المتوسط العالمي ، وهذا ما يوحي أن اقتصاديات الدول الإسلامية تدهور أسواق عمالتها أكثر حدة من اقتصاديات الدول الأخرى ، وترى منظمة العمل الدولية للتشغيل العالمي عام 2013 ، أن إجمالي العاطلين عن العمل في ارتفاع مستمر إذ وصل إلى "197 مليون عام 2012 ، كما خرج حوالي 39 مليون من سوق العمل ويرجع أساسا إلى تدهور وانخفاض النشاط الاقتصادي وكذا فرص العمل "[8]

و الحقيقة أن هذه الوضعية تزيد من مشاكل الدول في العالم،وتجعلها تواجه تحديات أكثر تعقيدا وعلى الخصوص في اقتصاديات الدول الإسلامية ، وخاصة إذا علمنا أن أكثر من 40% العاطلين عن العمل يمثل أغلبهم من فئة الشباب حيث يقدر عدد الشباب العاطلين عن العمل في أنحاء العالم بـ 73.8مليون ،أما في الدول الإسلامية فإن معدل البطالة عند الشباب يقدر بضعف المعدل العام في حوالي 20 دولة حيث قدر بـ 15%في سوريا ، تركيا ، الجزائر ، المغرب ...الخ أعلى معدلات البطالة عند الشباب نجده في الأردن والسعودية فلسطين وغويانا على التوالي(29.9% ،28.2% ،38.8% ،46.1%)ويعود ذلك إلى طبيعة اقتصادياتها.

4- أثر تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي على التجارة الخارجية لاقتصاديات الدول الإسلامية :

قامت معظم الدول في العالم باستخدام تدابير حمائية من أجل تقليل آثار الأزمات المتداخلة بعد 2008،فقد بينت تقارير المنظمة العالمية للتجارة "أن مجموعة دول المنضمة فرضت 1153 إجراء تجاري خلال الفترة 2008- 2010 ،4\3 من هذه التدابير تفرض قيود على التجارة .بينما مرصد التجارة العالمية (GATT) يشير إلى اتخاذ 1393 إجراء أثناء الفترة 2008- 2010 منها 1087 إجراء تمييزيا ضد الموردين"[9]أدت هذه الإجراءات إلى" تباطؤ معدل انتعاش التجارة الدولية عام 2011 إذ تراجع معدل النمو في التجارة السلعية من 12.6% خلال 2010إلى 6.6%عام 2011 واستمر نمو التجارة السلعية في التباطؤ حيث وصل إلى 4.4 % عام 2012

[8]تقرير، التوقعات الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره ،ص46.

[9]كمال بن موسى ، أثر تحرير السياسة التجارية على السياسة المالية والنقدية في المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ،العدد 01، 2010،ص114.

وإلى 5.7 % عام 2013"[10]وهو ما يعبر عن معدل هزيل للاقتصاد الدولي وبخاصة بين الاقتصاديات المتقدمة.

يعود تراجع معدلات نمو التجارة الدولية إلى اتخاذ بعض البلدان تدابير لتقييد التجارة ، وتضمن غالبية التدابير الجديدة زيادات في التعريفات الجمركية والضرائب الأخرى المتعلقة بالواردات ، وكذا تدابير غير جمركية ،إضافة إلى التعريفات الخاصة بتصحيح التجارة. وقد تأثرت البلدان النامية واقتصاديات الدول الإسلامية بهذه التدابير إلا أن الدول النامية والصاعدة كانت أقل تأثرا بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، والجدول أدناه يوضح معدلات نمو التجارة العالمية (السلع والخدمات).

الجدول رقم 4:معدل نمو حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات خلال 2009- 2012 الوحدة/ نسبة مئوية

	2009	2010	1011	1012
حجم التجارة العالمية	- 10.7	12.8	7.5	5.8
واردات الدول المتقدمة	- 12.4	11.7	5.9	4
واردات الدول النامية والصاعدة		14.9	11.1	8.1
صادرات الدول المتقدمة	- 8	12.3	0.2	5.2
صادرات الدول النامية والصاعدة	- 11.9	13.6	9.4	7.8
	- 7.7			

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر ، سبتمبر 2011ص02

الملاحظ من الجدول أعلاه أن التجارة العالمية في تراجع مستمر نظرا لتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي ،والدول المتقدمة هي الأكثر تضررا ، حيث بلغ معدل نمو وارداتها 4% عام 2012 وهذا نتيجة السياسات الحمائية المنتهجة وبالمقابل فإن واردات الدول النامية حققت معدل 8.1% عام 2012 أي(ما يقارب الضعف ما حققته الدول المتقدمة،ونفس الملاحظة بالنسبة لصادرات الدول النامية إذ حققت 7.8% عام 2012 وهذا ما يوحي أن النشاط الاقتصادي العالمي اتجه إلى الدول النامية والصاعدة. ولقد شهدت التجارة الخارجية لدول منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا محسوسا كباقي الدول النامية.بحيث ارتفعت صادراتها من 1.7 تريليون دولار عام 2010 إلى 2.2 تريليون دولار عام 2012 وهو أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة 1.9 تريليون دولار. كما ارتفعت حصتها من التجارة العالمية من 11.9% عام 2008 إلى 12.1 % عام 2010 ووصلت إلى 12.5% عام 2012 غير أن حصتها من حجم تجارة الدول النامية قد تراجعت ،وهذا ما يوحي أن اقتصاديات الدول الإسلامية لم تستغل فرص تعظيم حصتها ،و تموقعها من بين الدول النامية ،أي أن اقتصادياتها كانت اقل ديناميكية وهو ما أدى إلى" تراجع حصة اقتصاديات الدول الإسلامية من 30.2% عام 2011 إلى 30% عام 2012 من صادرات الدول النامية وهو أقل مما كانت عليه قبل أزمة 2008 إذ حققت 32.1% من حصة صادرات الدول النامية.

[10] الملخص التنفيذي لحالة وآفاق اقتصاد العالم ، الأمم المتحدة ، 2012 http/www.un.org.

ونلاحظ أن لبلدان النامية حققت نموا اقتصاديا مستمرا خلال السنوات الأخيرة ، وعملت البلدان النامية في مجموعها على مواصلة زيادة حصتها في الصادرات العالمية فقد بلغت 38% عام 2008 ، أما نصيب اقتصاديات الدول الإسلامية من الصادرات العالمية كان له نموا ضعيفا حيث ارتفعت من 10.3% عام 2009 إلى 11.05% عام 2010 ثم إلى 11.09% عام 2011، ومن جهة أخرى نجد أن نصيب صادرات اقتصاديات الدول الإسلامية من حصة الدول النامية قد تراجعت من 30.2% عام 2011 إلى 30% عام 2012 مما يعد أقل ما كانت عليه قبل الأزمة إذ حققت 32.1% من حصة صادرات الدول النامية، وهذا ما يدل أن نمو صادرات الدول النامية لم يكن في صالح اقتصاديات الدول الإسلامية.

و بالنظر إلى البلدان العشر الأوائل لدول منظمة التعاون الإسلامي التي لديها أعلى حصة في الصادرات، يظهر جليا أن حصة المهارة العالية ذات التكنولوجيا المكثفة في إجمالي الصادرات هي الأعلى في ماليزيا 43% ثم الأردن بـ35.4% والمغرب بـ24.7% والجدول أدناه يوضح هيكل صادرات البلدان العشر الأوائل.

الجدول رقم 5: الكثافة التكنولوجيا للصادرات البلدان العشر الأوائل :الوحدة /نسبة مئوية

السلع الأولية غير الوقود		المصنوعات ذات الموارد المكثفة		الوقود المعدني		المصنوعات ذات الكثافة التكنولوجية المنخفضة		المصنوعات ذات الكثافة والمهارات التكنولوجية المتوسطة		المصنوعات ذات الكثافة التكنولوجية والمهارات العالية	
الدولة		الدولة	%	الدولة	%	الدولة	%	الدولة	%	الدولة	%
المالديف	97.2	باكستان	62	الجزائر	98.3	ألبانيا	15.5	تركيا	28.0	ماليزيا	43.0
بوركينافاسو	97.1	ألبانيا	41.5	أذربجان	94.5	تركيا	15.1	تونس	23.2	الأردن	35.4
غويانا	93.7	فلسطين	39.5	نيجيريا	87.1	فلسطين	10.4	المغرب	14.6	المغرب	24.7
مالي	93.1	تونس	29.0	السعودية	85.8	ساحل العاج	7.8	لبنان	12.1	تونس	18.4
موريتانيا	91.9	تركيا	25.9	البحرين	71.9	توغو	7.2	ماليزيا	11.8	لبنان	16.0
غامبيا	86.9	توغو	25.3	كازاخستان	71.7	لبنان	7.1	فلسطين	10.4	السنغال	15.4
البنين	84.5	المغرب	22.4	إيران	71.7	كازاخستان	6.9	الأردن	10.1	مصر	13.4
لموزنبيق	72.7	أفغانستان	19.6	سلطنة عمان	70.8	أوغندا	6.9	توغو	10	توغو	11.7
أوغندا	62.7	الأردن	18.8	النيجر	51.8	البنين	6.8	اندونيسيا	8.4	اندونيسيا	9.99
فيرغستان	61.4	مصر	16.1	سوريا	49.9	مصر	6.2	النيجر	7	أوغندا	9.44

المصدر :التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي 2012 مرجع سبق ذكره ص59

من الجدول أعلاه يتضح في الدول العشر الأولى،أن نسبة المصنوعات ذات التكنولوجيا المنخفضة أو المتوسطة أو العالية ضعيفة في هيكل صادراتها مقارنة بالسلع الأولية أو الوقود والمصنوعات ذات الموارد المكثفة .وهذا ما يضعف ديناميكية صادراتها في السوق العالمية ذات المنافسة العالية .ولهذا نلاحظ تراجع حصتها من مجموع حصة الدول النامية ذلك أن الدول النامية الأخرى استطاعت أن ترفع من صادراتها ذات التكنولوجيات العالية، المتوسطة وخاصة الدول الصاعدة منها.

5- أثر تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي على تجارة الخدمات في اقتصاديات الدول الإسلامية :

كانت درجة تأثر اقتصاديات الدول الإسلامية متباينة إذ نلاحظ أن البلدان الأقل تنوعا انخفضت صادراها بحدة بينما ارتفعت حصة الاقتصاديات الأكثر تنوعا خلال الفترة 2006 - 2012 ،من جهة أخرى ظلت تجارة الخدمات ضعيفة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وكان ميزانها سلبا،حيث قامت مجموع الدول في التعاون "بتصدير 236 مليار دولار وهو أعلى مستوى لها بلغته في عام 2008 و استوردت 402 مليار دولار من الخدمات في نفس العام،وخلال سنة 2011 انخفضت صادرات الخدمات إلى 200 مليار دولار ووارداتها إلى 287 مليار دولار"[11].

هذا وقد تراجعت حصة خدمات اقتصاديات الدول الإسلامية من مجموع حصة الدول النامية."فصادرات خدمات اقتصاديات الدول الإسلامية قد انخفضت إلى 19.8% في عام 2010بعد أن كانت 21.6% من إجمالي صادرات البلدان النامية، أما وارداتها انخفضت هي الأخرى من 32.6% عام 2008 إلى 24.1% عام 2011"[12].وهذا يبين مدى تراجع اقتصاديات الدول الإسلامية في المشاركة التجارية العالمية مقارنة بزيادة اندماج الاقتصاديات النامية الأخرى.

6- أثر تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاقتصاديات الدول الإسلامية:

رغم التباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد نموا مطردا وفي صالح الدول النامية،فقد ارتفعت حصتها من 30% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لمتوسط الفترة 2005- 2007 إلى 44.8% من مجموع الحصة العالمية لعام 2011 وكذا2012 والجدول أدناه يوضح توزيع الاستثمار حسب المناطق.

الجدول رقم 6: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق2005- 2014: الوحدة /مليار دولار

المناطق	2007/2005	2011/2009	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العالم	1473	1344	1198	1309	1524	1695	1925	2110

[11] تقرير ،التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي، مرجع سبق ذكره ،ص63.

[12] المصدر نفسه ،ص64.

الدول المتقدمة	972	658	606	619	748	825	940	1020
الاتحاد الأوربي	646	365	357	318	421	450	510	550
أمريكا الشمالية	253	218	165	221	268	285	310	340
الدول النامية	443	607	519	617	684	760	855	930
أمريكا اللاتينية	116	185	149	187	217	225	265	250
آسيا	286	374	315	384	423	470	520	570
إفريقيا	40	46	53	43	43	65	75	100
الاقتصاديات الانتقالية	59	79	72	74	92	110	130	150

المصدر :تقرير الاستثمار لعالمي لعام 2012

من الجدول أعلاه يتضح لنا أنه يوجد إعادة توزيع للاستثمار الأجنبي المباشر عبر مناطق العالم ،وذلك بزيادة مهمة للدول النامية حيث وصلت نسبة استقطابها للاستثمارات عام 2012 ما يقارب 48.8% مقابل تراجع الدول المتقدمة من 66% لمتوسط الفترة 2005- 2007 إلى 49% لعام 2012 والجدول أدناه يوضح التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم 7: التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر 2011- 2012: الوحدة /نسبة مئوية

المناطق	2011	2012	2012	2013
العالم				
الدول المتقدمة	49	48.2	48.9	48.3
الاتحاد الأوربي	27	26.5	26.5	26
أمريكا الشمالية	17.5	16.5	16.1	16.1
الدول النامية	44.8	44.8	44.5	44
أمريكا اللاتينية	2.8	3.8	4.4	4.7
آسيا	14.2	13.2	13.5	11.8
إفريقيا	27.7	27.7	27	27
الاقتصاديات الانتقالية	6	6.4	6.7	7.1

المصدر: من إعداد الباحث، بالاستعانة بالجدول رقم 06

الملاحظ أن الصورة التجميعية المقدمة لتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر توضح بأنه بعدما كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة ضعف ما تحصل عليه الدول النامية فقد أضحت متقاربة في المجال (49%- 44.8%) ، وهذا ما يدل على أن مؤشر القدرة على جذب الاستثمار في الدول النامية ارتفع من 0.7% لمتوسط الفترة 1989- 2000[13]إلى الضعف تقريبا نظرا إلى ارتفاع تدفق الاستثمار بالضعف خلال 2011 و2012 ، إلا أنه بعد تحليلنا لوجهات هذه التدفقات وجدنا أن المناطق التي استفادت هي أمريكا اللاتينية والكاريبي بـ14.2% لعام 2011 ،وآسيا بـ27.7 % أما اقتصاديات الدول الإسلامية فإن استفادتها كانت ضعيفة قدرت بـ11.4% من

[13] عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دار التعليم الجامعي الإسكندرية 2010،ص84.

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2009 وتراجعت إلى 10.1% عام 2012.

الجدول رقم 8: حصة الاقتصاديات الإسلامية من إجمالي الاستثمار العالمي 2008-2012الوحدة/ مليار دولار

	2008	2009	2010	2011	2012
الاقتصاديات الإسلامية	174	139	141	143	137
النسبة (%)	11.8	11.4	10.49	10.61	10.03

المصدر :النسب والتجميع من إعداد الباحث، بالاستعانة بتقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي 2012.

يتضح من الجدول أعلاه تراجعا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول الإسلامية وهذا التراجع استمر من 2008إلى عام 2010(ما يقارب 11.8%إلى 10.49%على الترتيب)،في مجموع الاستثمار العالمي. وشهدت سنة 2011 تحسنا طفيفا ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى،ولم تستفد اقتصاديات الدول الإسلامية من ارتفاع حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر ، لأن آسيا وجنوب شرق آسيا ، استطاعتا لوحدهما أن تبلغا مستويات قياسية ،إذ بلغت تدفقاتها 423 مليار دولار و570 مليار دولار ما بين 2011 و2014 في السنة وهو ما يمثل 27% من الاستثمارات الأجنبية العالمية ،وقد استقطبت الصين وحدها 124 مليار دولار عام 2012 وارتفعت تدفقات الهند بـ 15 مليار دولار.إلا أنه هناك تراجع في تدفقات الموجه إلى إفريقيا والشرق الأوسط نظرا للربيع العربي وحالة لا استقرار التي تعيشها معظم الدول كتونس ،مصر ، ليبيا ، سوريا ..وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك ،نجد تمايزا واضحا في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر عند اقتصاديات الدول الإسلامية ويتعلق الأمر بقدرة الاقتصاديات على جلب هذه الاستثمارات ومدى تنوعها. والجدول أدناه يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2012 عند العشر الأوائل من الدول إسلامية.

الجدول رقم 9: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان العشرة الأولى خلال سنة 2012 حصة كل دولة من حصة الاقتصاديات الإسلامية : الوحدة/ نسبة مئوية

الدولة	النسبة
اندونيسيا	19.8
كازاخستان	14.02
تركيا	12.41
السعودية	12.18
ماليزيا	10.07
الإمارات العربية المتحدة	9.6
نيجيريا	7.2
الموزنبيق	5.2
إيران	4.87
لبنان	3.78

نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقتصرة على عدد قليل منها ومعظم الدول لا تزال غير قادرة على خلق البيئة الاقتصادية الملائمة والمواتية ،وتوفير الشروط المطلوبة لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة :

1- إن اقتصاديات الدول الإسلامية ليست في منأى عن التأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية وأنها تتأثر بحسب درجة اندماجها في الشبكة الإنتاج الدولي.

2- أدى اتجاه الاقتصاد العالمي إلى التفاعل مع اقتصاديات الدول النامية عن طريق التجارة الدولية التي ارتفع نصيبها منها وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي وصلت حصة اقتصاديات الدول النامية إلى 45% تقريبا في 2013 بالمقابل نجد أن اقتصاديات الدول الإسلامية نصيبها من الاستثمار الأجنبي لمباشر العالمي بقي ثابت في حدود 11% كما أن نصيبها من حصة إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية تراجع عما كان عليه قبل الأزمة.

3- إن منتجات اقتصاديات الدول الإسلامية هي أقل ديناميكية في السوق العالمية كما أن صادراتها ترتكز على المواد الأولية والطاقة. وقد أدى ضعف المهارة في السلع المصنعة إلى تراجع حصة صادرات اقتصاديات الدول الإسلامية رغم ارتفاع حصة الدول النامية من الصادرات المصنعة وذات المهارة العالية ما يبين أن إستراتيجية التصنيع في دول الإسلامية أقل تكنولوجية منها عند الدول النامية وبخاصة الصاعدة منها كالصين والهند ن كوريا الجنوبية.

4- وجود تراجع في حصة الناتج المحلي الإجمالي بعد الأزمة في اقتصاديات الدول الإسلامية بينما نلاحظ ارتفاعا في حصة الناتج المحلي الخاص بالدول النامية من مجموع الناتج المحلي العالمي.

5- ارتفاع معدلات البطالة في اقتصاديات الدول الإسلامية وخاصة في صفوف الشباب وهذا راجع إلى ارتباط اقتصاديات الدول الإسلامية بالمواد الأولية والطاقة ،وإلى أثر تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والإنتاج في اقتصاديات الدول المتقدمة وعدم استغلال الفرصة لبناء صناعة تمتص اليد العاملة خاصة في الصناعات عالية التكنولوجيا.

6- عجز الدول الإسلامية على بناء استراتيجيات تنموية تتركز على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية يمكن من خلالها إعطاء فرصة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من التكامل

الأمامي أو الخلفي في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي ،والاستفادة أكثر من الميزة النسبية لوفرة اليد العاملة الرخيصة والمؤهلة . والمواد الأولية وهذا يعطي قوة تنافسية لمنتجاتها وديناميكية أكثر لاقتصادياتها تسمح لها من زيادة فرص الربح الناتج عن توسيع الأسواق الخارجية.

قائمة المصادر والمراجع :

1- التقرير الاقتصادي السنوي، حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة 2012.

2- : التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،2013.

3- الملخص التنفيذي ،لحالة وآفاق اقتصاد العالم ، الأمم المتحدة ، http/www.un.org 2012.

4- المستقبل الاقتصادي ، دراسات الاتحاد المصارف العربية، يشرح فيها نشأة أزمة الديون الأوروبية ، 24 جوان 2012 .

5- تقارير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ،الأزمة المالية العالمية لعام 2008-2009، منظمة المؤتمر الإسلامي ، جويلية 2009

6- حازم الببلاوي : أحمد صيام وآخرون :الأزمة المالية الدولية انعكاساتها على أسواق المال الاقتصاد العربي ،مجلد الندوة 56 ،تحرير خالد أمين عبد الله ، محمد صقر، مركز الدراسات الشرق الأوسط –الأردن.

7- عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2010

8- كارن أبو الخير ، عاصفة الديون السيادية ، اليونان أولى الضحايا النظام العالمي في القارة الأوروبية

9- لاكمال بن موسى ، أثر تحرير السياسة التجارية على السياسة المالية والنقدية في المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 01، 2010.

1.